FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
المرصد الاجتماعي التونسي
كراسات المنتدى عدد 5

المنظومة التربوية التونسية وإشكالية الجودة.

تنسيق:حسن العنابي

جانفي 2022

***

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي **كراسات المنتدى**

***

حقوق التأليف محفوظة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الطباعة: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية-جانفي 2022
ISSN : 2724-6833

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المرصد الاجتماعي التونسي

المنظومة التربوية التونسية وإشكالية الجودة.

تنسيق: حسن العنابي

جانفي 2022

الإدارة والتحرير:
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 47 شارع فرحات حشاد، 1001، تونس

المديـر المسؤول:
علاء الطـــالبي

أعضاء لجنة التحرير:
حسن العنابي، حياة عمامو، رياض بن خليفة، سفيان جاب الله، صلاح الدين بن فرج، مالك كفيف، ماهر حنين، نزار بن صالح،

طبـــــــاعة:
الطباعة المتضامنة

المحتوى

حسن العنابي

تقديـــــم 07

سامي بالحبيب

جودة الحياة المدرسية وتجذير الشعور بالانتمـاء **26**

نسرين بن بلقاسم

المدرســة العموميّــة وإدمــاج أبنـــاء المهـــــاجرين العـــائدين **53**

عادل بنعثمان

منـــاهج التعليـــم في تونس: أيّ خيـــار لضمـــــــان جودة مخرجـــات المؤسّسة التّربويّة؟ **82**

عمر بوقرة

تمدرس أبناء الأجانب المقيمين بالبلاد التونسية: الوسط المدرسيّ ضـــامن للتكيّف المجتمعي **105**

هاجر بن حمزة

الزمن المدرسي، الزمن الأسري والزمن الاجتماعي **120**

محرز الدريسي

الجودة التربويـــة مدخـــل التوقـــي مـن العنف المدرســـي **137**

حياة عمامو

التّشدّد الفكري لدى النّاشئة في المؤسّســـــات التّربويّة وخطره على تدهور جودة التّعليـــم **169**

Alma Hafsi

Perceptions croisées sur le décrochage scolaire en Tunisie **194**

Sana Cherni

Le préscolaire en Tunisie : Lorsque l'enfant est encombré par le désir de l'autre **217**

الزمن المدرسي، الزمن الأسري والزمن الاجتماعي

هاجر بن حمزة[1]

المقدمة

تعيش المنظومة التعليمية والتربوية في تونس اختلالات عديدة وتراجعات كبيرة جدا بالنظر الى التقارير الوطنية والتصنيفات الدولية وذلك رغم خضوعها إلى العديد من البرامج والمخططات الإصلاحية العميقة في مختلف الفترات المنقضية. هذا الوضع أدى إلى تدهور قيمة التعليم العمومي وبالتالي لجوء الأولياء بصفة متسارعة، وربما بثقة عمياء في بعض الأحيان، إلى التعليم الخاص لما يوفره خاصة من حماية وأمان للأبناء. هذا الوضع في التعليم العمومي من شأنه، إذا، أن يثير القلق ويحث على إعادة النظر في هذا المجال بشكل أكثر عمق وأكثر جدية.

ويقترح هذا المقال مقاربة تهدف إلى إبراز الرهانات المرتبطة بمسألة الأزمنة كركيزة أساسية للعملية التربوية. فالزمن المدرسي هو أساس ضبط وتدبير كل الأنشطة التربوية والتعليمية. ويمكن تقسيمه إلى جانب كمي يحدد حجم هذا الزمن وطريقة توزيعه خلال السنة والأسبوع واليوم، وإلى جانب كيفي يضبط العلاقة بين محتوى البرنامج التعليمي ومدى جودة التعلم لدى التلاميذ (Smyth, 1985) .

من ناحية ثانية، يمثل الزمن الاجتماعي والزمن العائلي أهمية كبرى، إذ، خلالهما، تتشكل أهم معالم شخصية التلميذ وتتطور قدرته على التفاعل مع محيطه.

[1] باحثة في علم الديمغرافيا.

فما هو مدى استجابة هذه الأزمنة الثلاث لمتطلبات المتعلم واحتياجاته؟ وما هو مدى تكامل العلاقة بينها لضمان تحقيق عملية تربوية ذات جودة وفاعلية؟

I. من المرجعيات النظرية للدراسة

منذ بداية القرن العشرين اهتم عدد من المختصين بالعلاقة التي تربط بين الأزمنة الثلاث. ويعتبر إميل دوركايم (Émile Durkheim) في مقدمة الباحثين في هذا الموضوع من خلال علم اجتماع التربية. ولئن لم تصدر له منشورات في هذا المجال فإن عديد المحاضرات التي ألقاها في جامعة السوربون قد جمعت بعد وفاته مع نصوص أخرى في ثلاث منشورات: "التربية وعلم الاجتماع" (1922)، "التربية الأخلاقية" (1925) و "التطور التربوي في فرنسا" (1938). وهي تبين اقتناعه بوجود علاقة وثيقة بين الهياكل السياسية والاجتماعية من جهة والممارسات التربوية السارية في المجتمع والأشكال التربوية التي تتطور فيه من جهة ثانية. ثم جاء بعد ذلك بيير بورديو (Pierre Bourdieu) وجان كلود باسرون (Jean-Claude Passeron) ليتابعا إنشاء علم اجتماع التربية وذلك من خلال التطرق إلى العديد من مواضيع البحث في هذا المجال وإعادة التركيز على استراتيجيات الفاعلين فيه (Bourdieu et Passeron, 1970, 1964 ; Passeron, 1972). وإلى يوم الناس هذا يتابع علم الاجتماع البحث عن أطر نظرية جديدة في هذا المجال[2].

1. المتعلم، ناتج تفاعلات المحيطين؟

تعتبر نظرية الأدوار والتفاعلات من أهم التوجهات النظرية لعلم اجتماع التربية، حيث أنها تبرز أهمية العلاقات والروابط بين المعلمين والمتعلمين والأسر وكذلك الإدارات والوضع الاقتصادي، إلخ. كما نجد نظريات حول المؤسسات والمنظمات المدرسية والتي تعنى بالدراسات الهيكلية، مثل التأثير الطبقي وتأثير المؤسسة وما إلى ذلك. كما تمثل دراسة العلاقات بين التعليم وبقية النظم الاجتماعية مثل الاقتصاد

[2] Troger Vincent, « La sociologie de l'éducation », dans Martine Fournier éd., « Éduquer et Former. Connaissances et débats en Éducation et Formation ». Auxerre, Éditions Sciences Humaines, Synthèse, 2016, p. 21-30. DOI: 10.3917/sh.fourn.2016.01.0021. URL: https://www.cairn.info/eduquer-et-former--9782361063580-page-21.htm

والسياسة والإدارة توجها نظريا ذا أهمية، علما وأن علم اجتماع التربية أصبح اليوم يعتمد على الدراسات "الميكروسوسيولوجية" في تحليل الأدوار والتفاعلات إضافة الى الدراسات "الماكروسوسيولوجية" في دراسة العلاقات بين نظام التعليم وبقية المجتمع و"الميزوسوسيولوجية" في التعرض للمنظمات والمؤسسات التعليمية (Terrail, 1997 ; Bulle, 2005).

ركز دوركايم على أهمية الجوانب الاجتماعية للعملية التربوية بالإضافة الى الجوانب السيكولوجية. وهو يعتبر أن "التعليم هو الفعل الذي تمارسه الأجيال الراشدة على أولئك الذين لم ينضجوا بعد للحياة الاجتماعية. والغرض من هذا الفعل هو إثارة وتنمية عدد معين من الحالات الجسدية والفكرية والأخلاقية لدى الطفل"[3]، إذ أن دور المدرسة لا يقتصر فقط على تنمية القدرات المعرفية للتلاميذ، بل يمتد إلى ضمان سلامتهم ورفاههم وشعورهم بالانتماء. فتوفر أرضية ملائمة في الوسط المدرسي يمكن التلميذ من اكتساب عدة خصال: التألق والتميز، تنمية احترام الذات والثقة في النفس، التعامل الإيجابي مع المشاعر والسلوكيات، تطور الحس النقدي، تنمية الفكر الإبداعي، حسن التواصل والمشاركة الاجتماعية الفاعلة...

كما يمثل دور الأسرة في حياة الطفل عاملا مؤثرا في تشكيل شخصيته الإنسانية والاجتماعية. وتعد الأسرة بمثابة الخلية الأساسية التي تساهم بشكل فعال في تركيبة المجتمع، وهي التي تتحمل المسؤولية البالغة الأهمية ألا وهي مسؤولية التنشئة الاجتماعية للطفل. لذلك، فإن وجود أي خلل في هذه المؤسسة الاجتماعية الأساسية من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين شخصية الطفل وتوجيه سلوكه. هذا التأثير من شأنه كذلك أن يفرز انفصالا بين علاقة الطفل بأسرته وعلاقته بذاته. حيث نذكر أن العديد من النظريات السوسيولوجية تؤكد على وجود توتر متزايد بين التنشئتين الاجتماعية والذاتية، بين التفاوض على الهوية للآخرين والهوية الخاصة

[3] Durkheim Emile, ***Éducation et sociologie*.** Paris, Les Presses universitaires de France, 1968, 121 p. (édition électronique). Première édition, 1922. Collection “Le sociologue”, Sociologie —ethnologie — Anthropologie sociale.

بالذات. و تؤدي الفجوة بين الاثنين إلى مفهوم ديناميكي وعلائقي للهوية يشير إلى تشكل المسافة الاجتماعية الذاتية (Dubar, 1991).

إن ضغوط الحياة لا تبرر تفصي الأولياء من مسؤولية تربية أبنائهم أو الاعتماد كليا على المدرسة لمتابعة تطور هؤلاء. إذ أن غيابهم وتسليمهم مسؤولية الأبناء للمدرسة من شأنه أن يخلق فراغا أسريا كبيرا في مسيرة الطفل الدراسية والاجتماعية والنفسية وأن يؤدي بهم الى الانخراط في حاضنة بيئة اجتماعية غير سليمة. فغياب التفاعلات الأسرية وتلاشي علاقة الفرد بالأسرة يعيق النمو السليم لمختلف جوانب شخصية الطفل مما يؤثر سلباً على دوره في أن يكون شخصاً فاعلاً ونافعاً لذاته ولأسرته وكذلك لمحيطه المجتمعي ككل(Bandura, 2019) .

يعتبر توفر هذه الأساسيات بين دور المؤسستين العائلية والتعليمية انخراطا جدياً في منظومة الجودة في التعليم وهو مؤشر جيد وهام لتطوير مجال التعليم وضمان الوصول إلى مستوى محترم جداً للمتعلمين .

2. ضرورة ضبط الجودة في التعليم: أولوية حتمية

من المؤشرات الأساسية لقياس جودة نظام التعليم نخص بالذكر: التدبير الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية والثقافية والبشرية؛ جودة تكوين المعلمين ومدى التزامهم ووعيهم المهني؛ المستوى الاجتماعي للتلاميذ وأولياء الأمور؛ دوافع التلاميذ وانطباعاتهم؛ دعم الأولياء للتلاميذ في الواجبات المنزلية؛ جودة التدريس والمتمثلة في جودة البرامج وتوازنها، وتيرة المدرسة، طرق ومناهج التدريس، العلاقات بين المتعلمين والمعلمين وكذلك المناخ المدرسي. يمكن أن نذكر أيضا جودة النتائج والتحصيل الدراسي من حيث نسبة النجاح، نسبة الفشل الدراسي والتخلي عن المدرسة؛ و عن مستويات الانصاف وتكافؤ الفرص وكذلك جودة الواقع المدرسي كالوضع الصحي، البيئة الاجتماعية والاقتصادية، الظروف الثقافية ومدى استقلالية المدرسة (Scheerens, Luyten et Van Ravens, 2011). كل هذه العوامل والمعايير تبرز أهمية تقاطع كل من

المجال العائلي والمجال الاجتماعي والمجال المدرسي في ضمان جودة التعليم، إذ أن أي خلل في إحدى هذه المجالات يمكن أن يؤدي الى الانفلات والانحراف لدى المتعلم. ويبقى المجال المدرسي هو الفضاء المناسب لاحتواء المتعلم وضمان إعادة توازنه ولكن بشرط الحرص على ضوابط جودة التعليم وتوفير الأرضية الملائمة في المؤسسة (المتابعة، التحفيز، طريقة التفاعل والتعامل، التكوين المعرفي والاجتماعي، توفير فضاءات الترفيه والمراجعة، إلخ.) .

ونظرا لصعوبة جمع المعطيات الإحصائية القابلة للمقارنة اعتمادا على جميع هذه العوامل، فقد اعتمدت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نموذج "E"[4] المقترح من قبل جيرارد (Gerard, 2001, 2015) والمستوحى من عديد الأعمال السابقة، بما في ذلك أعمال سال ودي كيتل (Sall et De Ketele, 1997). ويتمثل هذا النموذج في التركيز على عناصر أساسية من شأنها أن تساهم بشكل أو بآخر في جودة النظام التعليمي. يمكن أن نذكر من بينها التدريس، التقييم، التعليم، التلميذ، المعلم، الخبرة، الأخلاق، الفشل، الطاقة، التعاطف، الاقتصاد، التشجيع، الحماس، المدرسة، التوظيف، التطور، ريادة الأعمال، إلخ.

التعليم الجيد هو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (ODD)التي حددتها الامم المتحدة للفترة (2016-2030). يتمثل هذا الهدف في "ضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة". كما يهدف التعليم الجيد الى تطوير المهارات الشاملة للطلاب والمعلمين وذلك لتسهيل التعلم والانفتاح على تحديات العالم وتعزيز الإدماج والسماح بمناخ خالٍ من العنف. وهكذا يكمل التعليم الجيد هدف التعليم الأساسي بل ويتجاوزه5 .

[4] نموذج "E" يتمثل في كلمات تبدأ بحرف "E" وتمثل عناصر مهمة ومختلفة تساهم في جودة التعليم منها:
Enseignement, évaluation, éducation, élève, enseignant ; mais aussi envie, expérience, éthique, échec, énergie, empathie, éveil, entrave, élitisme, économie, encouragement, exigence, être, ...examen, erreur, émotion, enthousiasme, école, esprit, excellence, émerveillement, emploi, émancipation, entreprenariat,
évolution ….

[5] https://www.grainesdepaix.org/fr/qui-sommes-nous/valeurs-odd-historique/ODD_et_GrainesdePaix/leducation-de-qualite-odd-4

كما تعتبر منظمة اليونسكو أن التعليم يغير الحياة. وهو يقع في صميم مهمتها لبناء السلام وللقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. كما تعتبر أن التعليم هو حق من حقوق الإنسان، يشمل الجميع، طوال الحياة وأن الوصول إلى التعليم يسير جنباً إلى جنب مع الجودة. وقد عرفت منظمة اليونسكو المدرسة بأنها هي التي "تساعد الأطفال على التطور الخلاق والعاطفي واكتساب المهارات والقيم والمواقف اللازمة للمواطنة المسؤولة والنشطة"[6].

تعتبر التجربة الفنلندية مثالا للجودة في التعليم (تقرير التنافسية العالمية، 2015)، فهي "معجزة تعليمية" حسب تقارير البنك الدولي، وحري بنا أن نقف عند أسباب هذا التميز. إذ أن الاقتداء بتجارب متميزة لبلدان أخرى يبقى ضرورة ذات أهمية كبرى، وذلك مع ضرورة الحرص على خصوصية التجربة التونسية وتعميق البحث في متطلبات المتعلمين ومحاولة تشريكهم في عملية إنشاء نظام تعليمي أكثر نجاعة.

II. متطلبات المتعلمين مقابل الوضع الراهن في تونس[7]

I. تشخيص لبعض المعطيات الرسمية

يهدف الإطار القانوني للنظام التعليمي في تونس، طبقاً للقانون رقم 91-65 الصادر في 29 جويلية 1991، إلى المساهمة في تعزيز شخصية المتعلمين وتنمية إمكاناتهم وتمكينهم من تكوين عقل نقدي وإرادة فعالة وذلك لتوجيههم نحو الاعتدال والمبادرة والإبداع في العمل وتعزيز ثقتهم بالنفس. كما يهدف هذا الإطار القانوني إلى تحقيق التوازن بين مختلف المواد التعليمية بحيث تتكافأ الاهتمامات في العلوم والإنسانيات مع التقنية والبراعة اليدوية والمعرفية والأخلاقية والوجدانية والممارسات. ويؤكد الفصل الأوَّل من القانون عدد65 لسنة 1991 مؤرّخ في 22 جويلية 1991 المتعلِّق بالنظام التربوي، وخاصَّة النقطة العاشرة منه، على «تهيئة الشباب من مختلف المراحل التربويَّة

6اليونسكو -التعليم للجميع، تقرير 2005 – " متطلبات الجودة "، الفصل الأول، ص. 30.

7تمت هذه الدراسة خلال الفترة الفاصلة بين 16 أوت 2021 و14 أكتوبر 2021، وهي دراسة كمية من خلال استبيان عبر الإنترنت يتم تعميره من طرف تلاميذ مرسمون في المدارس الإعدادية و/أو المعاهد الثانوية (تعليم عمومي) من جميع ولايات الجمهورية التونسية.

لمواجهة المستقبل وإعداده إعدادا يمكنه من أن يساير – بعد الدراسة النظاميَّة – التغيّرات السريعة التي يشهدها العصر الحديث ومن الإسهام الإيجابي فيها»[8] . هذا مع تعويد التلاميذ على حب العمل ومراعاة قيمته الأخلاقية ودوره الفعال في تكوين الشخصية وحماية الوطن والمساهمة في ازدهار الحضارة الإنسانية.

كما يؤكد الفصل 39 من الدستور التونسي في جزء منه على إلزامية سعي الدولة على توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين. ومن ناحية أخرى فإن الفصل 42 يضمن الحق في الثقافة وحرية الإبداع إذ تدعم الثقافة الوطنية في تأصلها وتنوعها وتجددها بما يكرس قيم التسامح ونبذ العنف والانفتاح على مختلف الثقافات والحوار بين الحضارات، حيث تحمي الدولة الموروث الثقافي وتضمن حق الأجيال القادمة فيه. ويحرص الفصل 43 على دعم الدولة للرياضة بسعيها الى توفير الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية.

ويضمن الدستور أيضا (الفصل 47) حقوق الطفل على أبويه وعلى الدولة من كرامة، وصحة، ورعاية، وتربية وتعليم. وعلى الدولة أيضا، توفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز ووفق المصالح الفضلى للطفل.

وتلتزم المنظومة التربوية أيضاً باستئناسها بما تتضمنه المعاهدات الدولية المتعلقة بالتربية والتي تعنى "بتأمين مناخ تربوي يعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويكفل التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وإحساسه بالكرامة، يتمرس فيه المتعلم على حقوق الإنسان والمواطنة حتى ينشأ مواطناً مشاركاً بصورة فعالة في مجتمع حر..."[9] . على أن المشرع التونسي لم يكلف نفسه واجب التثبت من نسبة الرضا لدى التلاميذ والأولياء عن المنظومة التربوية ولم يتساءل لماذا يفضل الأولياء أكثر فأكثر تسجيل أبنائهم بالمؤسسات الخاصة للتعليم (أنظر الجدول 1) وذلك لما يشهده التعليم العمومي من تلاشي، خاصة في ما يتعلق بمسؤوليته في حماية التلميذ من المحيط

8محسن الجيلاني، قراءة في إصلاح التعليم التونسي لعامي 1958 و1991، التنويري، ماي 2020. الرابط :https://altanweeri.net/?p=4052

9الكتاب الأبيض، مشروع إصلاح المنظومة التربوية في تونس، وزارة التربية، الجمهورية التونسية، ماي 2016.

الخارجي للمؤسسة التربوية، ولكن أيضاً من نقص في التأطير الثقافي والترفيهي والنفسي للتلميذ.

II. مسؤولية فهم التلميذ من أجل إنشاء نظام تعليمي ناجح

لقد قمنا بدراسة ميدانية ضمت عددا من تلاميذ التعليم الأساسي والثانوي من مختلف ولايات الجمهورية التونسية واللذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة عشر واثنتين وعشرين عاماً، وذلك بهدف التعرف عن رأيهم في التعليم الحالي وما يأملون أن يتوفر لهم في هذا المجال لتحفيزهم أكثر ولتعزيز رغبتهم في التعلم وشعورهم بالانتماء للمؤسسة التربوية. وقد أبرز الاستجواب ثلاثة عوامل أساسية مؤثرة في حياة التلميذ المدرسية والشخصية وهي: المحيط المدرسي، المحيط العائلي والمحيط الاجتماعي.

يعتبر التلاميذ المستجوبون طريقة تقديم الدروس ومعاملة المدرسين لهم من أهم العوامل التي من شأنها تعزيز رغبتهم في التعلم، وذلك بنسبة 25% و23%، على التوالي (أنظر الجدول 2). يبرز هذا المعطى عدم تأقلم الجيل الحالي من التلاميذ، الذي ترعرع في زمن التطور التكنولوجي، مع طرق التعليم الكلاسيكية. كما تشير هذه النتيجة إلى أهمية العلاقة بين التلميذ والمدرس في تمتين الشعور بالاطمئنان وحسن الاستقبال من قبل المدرسين لدى التلميذ. نلاحظ أن العوامل المذكورة الأخرى لا تقل أهمية عند الكثير من المستجوبين، خاصة فيما يتعلق بالنظام الإداري للمؤسسة التربوية والأنشطة الثقافية المتوفرة فيها .حيث يدل ذلك على وجود خلل توافقي بين ما يحظى به التلميذ داخل المؤسسة التربوية وما يأمل أن يتوفر له للشعور بالاحتواء والانتماء .أما المحيط المدرسي فله تأثير هام على المردود الدراسي بالنسبة لعدد من المستجوبين(64%) ، هذه النسبة تبرز، ولو ضمنياً، الناحية السلبية لتأثير المحيط المدرسي لدى التلاميذ. علما وأن نسبة 31% يعتقدون أن تأثير هذا العامل لا يبرز إلا في بعض الأحيان وأقلية، بنسبة 5%، يعتبرون أنه لا يؤثر البتة. من جهة أخرى، صرح أكثر من نصف المستجوبين (70%)، فتيان وفتيات على حد السواء، بأنه لا يوجد تأطير للتلميذ داخل المعهد مما يؤكد الشعور السلبي للتلميذ حيال ما يعيشه من نقص داخل محيطه المدرسي. والحال

يبدو صعبا بالنسبة ل53% من التلاميذ خاصة إذا سبق لهم وأن شعروا بالاحتياج إلى مساعدة نفسية لتجاوز بعض الأزمات أو الأفكار السلبية التي تعيق تقدمهم في الدراسة (57% فتيات و43% فتيان). خاصة مع تلاشي علاقة التلميذ العاطفية مع محيطه العائلي وشعوره بعدم وجود سند نفسي وعاطفي يثق به ويساعده على تخطي الأزمات النفسية التي من شأنها أن تؤثر سلباً على مردودهم الدراسي وكذلك على تشكيل فاعلية الذات على أسس سليمة وتطويرها، خاصة وأننا نتحدث عن مرحلة عمرية حساسة.

في ما يتعلق بعدد الساعات الشاغرة ما بين ساعات الدراسة في الأسبوع، صرح 60% من المستجوبين بأنه يتراوح بين 2 و4 ساعات في الأسبوع، بينما قدر 15% منهم هذا العدد بأكثر من 4 ساعات في الأسبوع، وذلك خاصة بالنسبة للتعليم الثانوي، علما و أن مسألة التأطير خلال الساعات الشاغرة تبقى مطروحة. ذلك أن هناك نقصا في عدد قاعات المناوبة داخل المؤسسة التربوية، إن لم تكن هذه الفضاءات معدومة تماما، كما أقر بذلك نسبة 53% من المستجوبين (منهم 11% في مستوى التعليم الأساسي). أما النشاط الذي يمكن أن تؤثث به ساعات الشغور فهو غير متوفر بالنسبة ل77% من المستجوبين، في الوقت الذي عبر جل التلاميذ عن رغبتهم في ممارسة هواياتهم داخل المعهد (تعلم اللغات، التكنولوجيا والاختراعات، الرحلات، الرياضة ورشات الحوار والتفكير) وقضاء وقت في المطالعة لو توفرت مكتبة في المؤسسة (أنظر الجدول 3). هذا المجال الزمني يعد من أهم العوامل التي يمكن أن تحدث الفرق بين ما هو سلبي وما هو إيجابي وبالتالي في نجاح حياة التلميذ الدراسية والشخصية من عدمه. فهذا العدد الهام من الساعات الشاغرة يمكن أن يستغل لتوجيه التلاميذ نحو مزيد من المعرفة وكذلك لتأطير رغبتهم في الانفتاح على العالم ومواكبة العصر. بالمقابل، قد يشكل هذا المجال الزمني تحديا يعسر رفعه، إذ يتعرض التلميذ خلاله لعديد المغريات التي يمكن أن تؤدي إلى انحرافات خطيرة في السلوك.

عبر التلاميذ المستجوبون عن وعيهم بأهمية المحيط العائلي وتأثيره على حياة المتعلم. وقد أفصح 30% من جملة المستجوبين الذين يعتبرون أن مستواهم التعليمي جيد أو جيد جدا، بأنهم يتحاورون يوميا مع أوليائهم في المنزل حول ما درسوه في القسم.

في المقابل، قدر 15% من المستجوبين، ممن لهم مستوى متوسط أو ضعيف، أنهم لا يتحاورون مع أوليائهم إلا أحيانا. وهذا ما يبرز أهمية المتابعة العائلية والتزام الأولياء في التأثير على نتائج الدراسة للأطفال وبالتالي المشاركة في نجاح المسيرة الدراسية من عدمه. ولكن أيضاً، أهمية ذلك في تحسيس الطفل بالمسؤولية والانضباط تجاه نفسه، تجاه عائلته وكذلك تجاه مدرسيه.

من الملاحظ أن 27% من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة يتلقون مساعدة عند إنجاز الفروض المنزلية من قبل أحد أفراد العائلة. في حين أقر 35% من المستجوبين من الفئة العمرية المتراوحة بين 16 و22 سنة بأنهم لا يتلقون تلك المساعدة. وهنا نلاحظ تركيز الأولياء على مرحلة عمرية معينة في متابعة الأبناء. وإن كان ذلك بشكل طوعي أو غير طوعي أو أن يكون بسبب عدم الكفاءة والمعرفة والوعي أو بسبب الانشغال المهني المتواصل وعدم القدرة على توفير الوقت اللازم. يندرج هذا الانطباع ضمن مسألة الاستقالة الأبوية وعدم تحمل المسؤولية التامة في ضمان تربية سليمة للأبناء، علما وأن الأطفال يظلون في أغلب الحالات مدركين للفجوات العائلية، ومن الممكن أن يستندوا عليها كأعذار لعدم انضباطهم السلوكي والتعليمي .عموما، أكد أكثر من نصف المستجوبين (54%) على أهمية دور المساعدة العائلية في تميزهم الدراسي من عدمه، وذلك خاصة بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة (44% من المستجوبين). كما نلاحظ أن نسبة تتجاوز النصف (64% من مجموع المستجوبين) يتلقون تشجيعا على تعلم اللغات من قبل عائلاتهم، علما وأن هذه النسبة لا تصل إلا إلى 50% بالنسبة لمن تتراوح اعمارهم بين 13 و18 سنة.

ويعتبر الاقتداء بنجاحات دراسية أو مهنية لأحد أفراد العائلة مهما جداً وله تأثير على التلميذ، حيث نجد أن أكثر من نصف المستجوبين (51%) لهم من في العائلة من يقتدون به مقابل 21% يعتبرون أنهم يقتدون بشخص من العائلة نوعاً ما و28% يصرحون أنهم لا يقتدون بأحد من العائلة. ومن جملة من لديهم من يقتدون به، نجد نسبة 36% منهم من يقيمون مستواهم الدراسي بجيد أو جيد جداً .

في المقابل، نجد أن نسبة 53% من مجموع المستجوبين يحصلون على مكافأة مادية أو معنوية من طرف العائلة عند تميزهم الدراسي أو حصولهم على نتائج طيبة في الامتحانات، من بينهم نسبة هامة ممن يقدرون مستواهم التعليمي بجيد أو جيد جداً . (37%)وفي هذا الإطار، فإن أغلب المستجوبين (53%) يؤكدون على مدى التأثير الإيجابي لهذا التصرف على المجهودات الدراسية المبذولة من طرف التلميذ. كما يؤكد أغلب المستجوبين (85%) على أهمية تأثير المحيط العائلي على دراسة الأبناء.

تتيح هذه الدراسة المجال للخوض في مسألة المحيط الخارجي للمؤسسة التربوية. مسألة في غاية الأهمية، لما تحتويه من مخاطر مهددة لحياة الطفل الدراسية والشخصية. حيث أن الزمن المقضى في هذا المحيط والمتمثل أساساً في الساعات الشاغرة، هو زمن للتعارف والمواعدات وتبادل الأفكار بين التلاميذ ولكن أيضاً مع عناصر خارجية أخرى مما يعرضهم لخطر الانحراف السلوكي بشتى أنواعه. فبغض النظر عن ثلث التلاميذ اللذين يعودون إلى منازلهم خلال الساعات الشاغرة ما بين ساعات الدراسة فإن أكثر الأماكن التي يقضي فيها التلميذ هذه الفسحة من الزمن هي: إما "أمام المعهد" (24%)، أو "في قسم من أقسام المعهد الشاغرة" (20%)، وبنسبة أقل في " قاعة المناوبة"(8%) و "في المقهى"(8%). أما نسبة 7% المتبقية فهي تتواجد ب "أماكن أخرى". هذا وقد ذكر المستجوبون نوعية الأنشطة التي يمارسونها خارج المعهد أثناء هذه الساعات الشاغرة. نذكر على التوالي: "الترفه مع أصدقاء من المعهد" (42%)، "أنشطة أخرى" (29%)، "التسكع واضاعة الوقت" (14%)، "الترفه مع أصدقاء من خارج المعهد" (12%). ويصرح 3% من المستجوبين أنهم يتعاطون "أنشطة أخرى لا يريدون ذكرها" مما يبعث على الشك في سلامة هذه النشاطات.

وباستفسار المستجوبين حول مدى قيامهم بأنشطة ترفيهية وثقافية خارج أوقات الدراسة (ارتياد دور الشباب، رحلات، زيارة المتاحف، مشاركة في النوادي...)، نجد أن نسبة 44% من جملة المستجوبين لا يقومون بمثل هذه الأنشطة، بينما 22% منهم يقومون بذلك في بعض الأحيان، مقابل 33% لديهم أنشطة معينة، علما و أن هؤلاء ينتمون خاصة للفئة العمرية بين 13 و18 سنة (26%) . تبرز هذه النتيجة مدى التقصير

في حث التلاميذ وتحسيسهم بأهمية الأنشطة الثقافية والترفيهية من قبل العائلة وأيضاً من قبل المؤسسات التربوية. فالتلميذ في هذه الفترة من عمره يبقى في حاجة الى التحفيز والتحسيس وتعزيز الوعي بقيمة هذه الانشطة في مسيرته.

ولا يختلف الزمن الأسري عن الزمنين الأخريين كمجال للإحاطة بالتلميذ، علما وأنه يكتسي أهمية أكبر إذ أنه، من المفروض، أن يوفر للتلميذ غذاء عاطفيا لا استغناء عنه، علاوة عن دوره في الإحاطة الاجتماعية ومتابعة التحصيل العلمي. فهل يوظف الأولياء هذا الزمن للتعرف على مشاعر واهتمامات أبنائهم؟ في هذا السياق، أشار المستجوبون أنه خلال الزيارات العائلية التي يقومون بها، تكون مواضيع الحوارات المطروحة عموما ذات مضامين اجتماعية وعائلية (37%)، تليها المواضيع السياسية (19%)، ثم المواضيع الثقافية والمعرفية (17%)، مواضيع أخرى (15%) والمواضيع الرياضية بنسبة 12%. وتصرح نسبة 10% من المستجوبين أنه ليس لهم المجال للمشاركة في هذه الحوارات، إذ لا يسمح لهم بذلك في أغلب الأحيان. أما اللذين يقرون بمشاركتهم بصفة نسبية في هذه الحوارات وذلك عندما يسمح لهم بذلك فتبلغ نسبتهم 33%. وبالمقابل فإن نسبة 17% من المستجوبين يقولون بأنهم لا يستفيدون معرفياً من هذه النقاشات (44% يستفيدون و38% يستفيدون نسبياً) .

ويعتبر المحيط السكني، في الكثير من الأحيان، عاملا من العوامل المؤثرة ولو نسبياً على النتائج الدراسية للتلميذ. فلقد أكد 19% من المستجوبين أن للمستوى الدراسي لأصدقاء الحي تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على نتائجهم الدراسية. فيما نجد أن نسبة 14% من المستجوبين يعتبرون أنه من الممكن أن يكون لذلك تأثير ولو نسبياً. كما أكد 28% من المستجوبين وجود منافسة دراسية بينهم وبين اصدقائهم في الحي، في النادي أو في العائلة، يليها نسبة 22% ممن يرون أن هذه المسألة متواجدة نوعاً ما.

وإن أردنا تلخيص مدى تأثير المحيط الاجتماعي على التميز الدراسي للتلميذ من عدمه، فإننا نجد، حسب تجربة المستجوبين وحسب ما صرحوا به، أن 74% من

مجموعهم يرون أنه عامل مؤثر، تليهم نسبة 20% ممن يرون أن ذلك يصح في بعض الأحيان ونسبة ضئيلة (6%) ترى أنه لا يؤثر.

كل هذه المعطيات الواقعية تدفعنا الى إعادة النظر في العديد من النقاط في ما يخص مجال التربية والتعليم وإلى مراجعة كيفية توظيف الأزمنة الحياتية للتلميذ في ما يساعدهم على التطور الإيجابي والنمو السليم لضمان مستقبل مرموق يليق بهم ويجعل منهم مواطنين فاعلين وصالحين .

III. توصيات للنهوض بقطاع التعليم في تونس

يعتبر التعليم، الجيد على وجه الخصوص، عاملا من عوامل رفع مستوى الثقة في النفس لدى المتعلم. وهذا أمر في غاية الأهمية خاصة في خضم النسق العالمي الحالي والمتسم خصوصا بالسرعة والتميز. وفي هذا الإطار، يصبح التركيز على أهمية الجودة في التعليم أمرا ضروريا جدا. وقد عرفت الجودة بأنها نظام إداري يرتكز على مجموعة من القيم وعلى الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمادية بالمؤسسة التعليمية وذلك بهدف تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجياتهم الحينية والمستقبلية.

من الواجب إذاً، إعادة النظر بشكل أكثر عمقا في تنمية وتعزيز القدرات التدبيرية والقيادية للإطار التربوي والإداري داخل المؤسسات التربوية وذلك بشكل يستجيب لمتطلبات المتعلمين ويحفزهم على التعلم والتطور والشعور بالمسؤولية. وفي هذا الإطار فإنه من الواجب والعاجل العمل على تحسين العلاقة بين الإطار التربوي والمتعلمين لما له من أهمية في النهوض بسلوكيات المتعلمين وتحسيسهم بالاطمئنان والسلام وحسن الاستقبال داخل مؤسساتهم التعليمية.

من ناحية أخرى، فإنه من الواجب أيضاً تشريك الأولياء في النظام التربوي للمؤسسة التعليمية وذلك من خلال تنظيم اجتماعات بصفة دورية ومستمرة تكون مخرجاتها عملية وفعالة، وكذلك من خلال دعمهم بدورات تكوينية وتحسيسية

وإعلامية. وباعتبار الضغوطات التي يعيشها الأولياء، فإنه يكون من الضروري والعاجل إنشاء وسائل تواصل حينية بين الإطار التربوي والأولياء وذلك اعتمادا على تكنولوجيا الاتصال (تطبيقات، ارساليات إلكترونية، ...). ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار للأشخاص الذين يفتقدون لهذه الوسائل أو لمعرفة طرق التعامل بها وإيجاد الحلول المناسبة لهم حتى وأن كانت بضرورة تقليدية (اتصالات هاتفية عادية، تنقل أعوان مختصة على عين المكان عند الضرورة...). كل هذا يساهم في المتابعة الداعمة واللصيقة للتلميذ لتجنب الانحرافات ولترصد السلوكيات الدراسية، الأخلاقية والنفسية له.

ويعتبر التقيد بتجارب بعض البلدان التي شهدت نجاحاً ملحوظاً في مجال التعليم أمراً ضرورياً للنهوض بجودة التعليم في تونس، هذا مع ضرورة تشريك مختلف القطاعات المختصة مثلاً في الشؤون الاجتماعية، المالية، الأسرة، الصحة، البنية التحتية، التكوين، التكنولوجيا والاتصال، الثقافة، الأمن...).

يلعب المحيط المدرسي دورا مهما واساسيا في التكوين الشامل للمتعلم (العلم والمعرفة، الثقة في النفس وتكوين الشخصية، الثقافة الاجتماعية والتعامل مع الآخر ...) ولذلك فمن المهم جداً أن تتوفر الظروف الملائمة لتفعيل هذا الدور ولضمان إمكانية الاستثمار في المتعلمين على المدى المتوسط والبعيد. ولكن يجب أن يعزز هذا الدور بتنشئة اجتماعية سليمة وذلك انطلاقا من المحيط الأسري وما يمكن أن يوفره من شعور بالتضامن والاطمئنان والتوعية الأخلاقية (Durkheim, 1903) الى ما يتكون من علاقات خارج إطار الاسرة والمدرسة من أصدقاء ورفاق. وفي هذا الخضم، يجب أن تمثل المؤسسة التربوية الأرضية الأكثر ضماناً لإعادة التوازن النفسي والمعرفي للمتعلم وإعادة الهيكلة السليمة له من خلال حسن استيعابه واحتوائه وتعزيز رغبته في التعلم وفي الانتماء للمؤسسة. فبالرغم من أهميته لدى المتعلم، يمكن للمحيط الأسري أن يكون له، في كثير من الأحيان، أثر سلبي، وذلك لعدة أسباب، منها: التلاشي أو التوتر في العلاقات بين أفراد العائلة وعدم المتابعة الكافية لحياة الطفل. حيث أن وجود خلل داخل المحيط الأسري من شأنه أن يترك المجال للطفل بأن ينخرط في مواعدات سيئة ومشبوهة خارج إطار العائلة مما يؤدي به لإمكانية الانحراف والتشرد.

ولتمكين التلاميذ من التطور السليم فإنه من الأساسي توفر عدد من الشروط، منها: الشعور بالترحيب والقبول والاحترام، وجود بيئة آمنة وداعمة، تطوير طرق تقديم الدروس وتحفيز التفاعل الإيجابي والتشاركي داخل القسم، تنمية المهارات الشخصية والاجتماعية، توفر روابط بين الزمن المدرسي والزمن الأسري والزمن المجتمعي. ونخص بالذكر أهم المحاور التي من الواجب الاهتمام بها بشكل أعمق لضمان ظروف دراسية أفضل وهي تتمثل في:

- البيئة التعليمية والبيداغوجية (استخدام المناهج والممارسات والأساليب التربوية المناسبة، توفير الظروف التنظيمية للعمل بفعالية، تعزيزالوقاية والأمن، توفير قاعات المناوبة، توفير أنشطة ترفيهية وثقافية، إلخ .).

- البيئة الاجتماعية (اعتماد سياسات وقواعد ومعايير عادلة ومنصفة ومتسقة ومركزة على تحسين النتائج التعليمية، تشريك الأولياء في العملية التربوية،إلخ .).

- البيئة المادية (ضمان شروط السلامة والصحة البيئية التي تعزز سلامة ورفاهية التلاميذ، ...).

- .البيئة المعنوية (خدمات التلاميذ واحتياجاتهم النفسية والمعنوية، تشريك التلاميذ في إيجاد الحلول لمصادر التوتر، تقديم الدعم الاجتماعي والعاطفي للتلاميذ من قبل عاملين مؤهلين في المدارس، ...).

إذا أردنا أن ندرج في السياق التونسي أهم العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة الفنلندية فإنه لا مناص من توخي الصرامة في تعيين المدرسين، ومن التخفيض في ساعات العمل، ومن تعديل مجز في أجور المدرسين، وكذلك من المتابعة المتواصلة لعملية التعلم، خصوصا بالنسبة للتلاميذ المحتاجين للدعم والإحاطة وذلك عملا بالمقولة الفنلندية المشهورة: "لا تترك الطفل بالخلف".

ويعتمد النظام التعليمي الفنلندي أيضا على توطيد العلاقة بين المعلم والتلميذ لفهم مشاغل التلميذ وحسن التفاعل والتعاون معه مما يساعد على ضمان تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المتعلمين. كما يمنع النظام الفنلندي جميع المدارس من أن تتحول الى مؤسسات تجارية ويضمن فصلها عن كل الإيديولوجيات السياسية والطبقية. كما يقوم نظام التعليم الفنلندي على المرونة في الاختبارات حيث يبدي أكثر اهتمام للنضج الأكاديمي العام للتلميذ ولقدرته على التعامل مع مختلف القضايا، وهنا يقول مؤلف الدروس الفنلندية "باسي سهلبرغ" عن الاختبار بأنه "يُطلب من الطلاب بانتظام إظهار قدرتهم على التعامل مع القضايا المتعلقة بالتطور، وفقدان الوظيفة، واتباع نظام غذائي، والقضايا السياسية، والعنف، والحرب، والأخلاق في الرياضة، والوجبات السريعة، والجنس، والمخدرات، والموسيقى الشعبية".

في ظل استراتيجية واقعية ومستجدة تتماشى مع الوضع الراهن للبلاد وتستجيب لمتطلبات الفاعلين في هذا المجال من أولياء وتلاميذ وإطار تربوي، يمكن للمنظومة التعليمية أن تحظى بإصلاحات جذرية من شأنها أن تنهض بالقطاع التعليمي بشكل كبير في السنوات القادمة، خصوصا إذا ما تم الاستئناس بمختلف الدراسات العلمية في هذا المجال لما لها من أهمية في كشف جوانب محددة وملموسة.

الخاتمة

بالرغم من حدود هذه الدراسة فإن نتائجها تبرز العديد من الجوانب التي يجب إعادة النظر فيها لتحسين جودة التعليم في تونس. وقد تنبهت هذه الدراسة إلى أهمية الاستماع إلى أراء التلاميذ لتقديم حلول تستجيب لطلباتهم وتمكن من تحفيزهم على التشبث بمؤسساتهم التعليمية والحرص على الاستغلال الإيجابي لمختلف الأزمنة التي يقضونها داخل أو خارج المدرسة وتوظيفها لتطوير وتنمية قدراتهم الجسدية والذهنية والنفسية. ويعتبر تظافر الجهود بين الإطار التربوي والإطار العائلي والإرادة السياسية أمراً ضروريا لما له من أهمية في التأثير على توجهات التلميذ وحمايته خصوصاً في أوقات الفراغ وفي الساعات الشاغرة ما بين ساعات الدراسة.

وما يجب تأكيده في خاتمة هذا العمل هو أن التلميذ يعاني من فراغ زمني فيه نقص تأطيري كبير وفيه عرضة لجميع أنواع الانحرافات، خاصة مع تلاشي الإحاطة والمتابعة العائلية وانعدام الأنشطة المدرسية التي تعنى بالثقافة والترفيه والمواكبة لتطلعات الشاب في زمن العولمة والتكنولوجيا والتطور.